

تونس

المعارضة تعتزم توسيع الاحتجاجات... والائتلاف الحكومي يحذر

يتخذ أشكالاً أكثر حدة في الأيام المقبلة، مع اعتزام المعارضة الدفع نحو توسيع نطاق الاحتجاجات حتى إسقاط قانون المالية، ووفقاً لما أدلى به زعيم «الجهة الشعبية»، حمة الهمامي، في مؤتمر صحفي في العاصمة أمس، في «إننا» سنبقى في الشارع، وسنزيد وتيرة الاحتجاجات حتى نسقط قانون المالية الجائر الذي يستهدف خزير التونسيين ويزيد معاناتهم... (كما أننا) ندعو التونسيين إلى مواصلة النضال». دعوات تصعيدية قابلتها الحكومة بالدعوة إلى التهدئة، محاولة طمأنة المواطنين إلى أن ما يواجهونه من مصاعب راهناً إنما هو مخاض مؤقت لرخاء سيبدأ مطلع 2019. وأقرّ الشاهد بأن «الوضع الاقتصادي صعب»، مستدركاً بأن «الناس يجب أن يفهم أن الوضع استثنائي، وأن بلدهم يمر بصعوبات، ولكن نحن نرى أن 2018 سيكون آخر عام صعب على التونسيين»، بينما نقل وزير المالية، رضا شلغوم، عن رئيس الحكومة تعهده بـ«عدم زيادة أسعار المنتجات الأولية»، لافتاً إلى أن «الضرائب لا تطال بشيء سلة المنتجات الغذائية، لأنها خارج إطار الضريبة على القيمة المضافة».

إزاء ذلك، يبدو أن لكل من الأطراف المتنازعة حساباته إزاء الاحتجاجات وكيفية التعامل معها؛ حكومة يوسف الشاهد، التي أطلقت في أيار/مايو الماضي حملة لمكافحة الفساد، تشتد حاجتها إلى الاستقرار الأمني، لتابعة «برنامج الإصلاح» الذي يشترط المانحون عليها تنفيذها، والذي يلقي اعتراضات من قبل منظمات وشخصيات ترى أنه سيؤدي إلى تعميق الأزمة، وأن ثمة بدائل منه أكثر جدوى وفعالية. حزبياً «النهضة» و«نداء تونس»، اللذان تعرّض ائتلافهما لهزة قبل أيام مع تلويح الأخير بإعادة النظر في التحالف مع الأولى، يظهران، من جهتهما، مشغولين بالتحضيرات للانتخابات المحلية، ومن بعدها التشريعية، والتي بدأت إرهاباتها بالظهور مع إجراء انتخابات تشريعية جزئية في ولاية ألمانيا في 16 كانون الأول/ديسمبر الماضي، وعليه فمن غير المفيد للحزبين الآن بروز تطورات يمكن أن تلهيها عن الاستحقاق الرئيسي. أما المعارضة فإنها تجد في الاحتجاجات فرصتها للتشجيع على الائتلاف الحكومي وتعزيز رصيدها الشعبي.

ومن بين تلك الحسابات جميعها تنعالي أصوات المتظاهرين في القصيرين وسيدي بوزيد وغيرهما، مرددة: «زاد الفقر زاد الجوع يا مواطن يا مقهور»، و«نظامك أكله السوس»، و«يا حكومة الائتلاف الشعب يعاني في الأرياف»، و«الأسعار شعلت نار». شعارات يترافق إطلاقها مع أعمال احتجاجية أوصلت، خلال اليومين الماضيين، إلى إحراق مراكز شرطة، وسرقة متاجر، وتخريب منشآت في مدن عديدة، بحسب ما أعلنت وزارة الداخلية، الأمر الذي يندرج في حال استمرار الاحتجاجات، بدخول عناصر «من خارج النسيج» على الخط، خصوصاً أن تونس لما تأمن نهائياً بعد من التهديد الإرهابي الذي يحرق بها.

الاتجاه نفسه، حذر ممثلو «نداء تونس» من «عمليات الشيطنة والمزايدات»، ورأوا أن «الحراك الحالي لا علاقة له بقانون المالية». كذلك حذروا من «عمليات التخريب في وقت تشكو فيه البلاد من تهديدات إرهابية». تحذيرات ترافقت مع زيارة تفقدية قام بها، صباح أمس، رئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى المراكز الأمنية الحدودية في منطقة رمادة بولاية تطاوين، وهو ما قرأ فيها بعض نواب المعارضة رسالة مفادها: «الأمن مقابل الغذاء».

تعرّز الانطباع المتقدم لدى الجهة المعارضة مع انبعاث الجدل حول التظاهر ليلاً، الذي أجمعت الوجوه الحكومية على رفضه، إذ أشار رئيس الحكومة إلى أنه «في الديمقراطية ليست هناك احتجاجات في الليل»، في حين رأى الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، خليفة الشيباني، أن «الاحتجاج الديمقراطي يكون في وضوح النهار وليس في الليل». تعليقات لم ترق ممثلي المعارضة، الذين ذكروا نواب «النهضة» و«نداء

تحولت الاحتجاجات إلى مادة تراسق، حاد بين المعارضة والائتلاف الحاكم

تونس» بأنهم ارتقوا إلى الحكم «بسبب المظاهرات ليلاً»، محمّلين الحكومة مسؤولية أعمال العنف، التي تخللت الاحتجاجات الأخيرة، متسببة في مقتل مواطن وإصابة 11 عنصراً أمنياً، ومسفرة عن اعتقال 44 شخصاً.

هذا الجدل المتصاعد يُحتمل أن

ساد الهدوء، يوم أمس، معظم المدن التونسية، بعد ليلة مضطربة تخللتها احتجاجات ليلية، وأسفرت عن مقتل متظاهر وإصابة 11 عنصراً أمنياً. إلا أن ذلك الهدوء لا يعلم مداه إلى الآن، في ظل اعتزام المعارضة توسيع نطاق الاحتجاجات على قانون المالية الجديد «حتى إسقاطه». اعتزام يثير قلق الائتلاف الحكومي الذي أجمعت وجوهه، على الرغم من خلاصها المستجد، على اعتبار تلك الدعوات من باب «المزايدات ومحاولات الشيطنة»

شهدت تونس، خلال اليومين الماضيين، موجة احتجاجات شعبية على قانون المالية الجديد الذي يتضمن إجراءات تقشفية، من بينها رفع الدعم عن بعض السلع، وزيادة الضرائب. يأتي ذلك في وقت تهتز فيه الساحة السياسية على وقع تلويح حزب «نداء تونس» بفك ارتباطه بحركة «النهضة»، ما يندرج بفسخ الائتلاف الحكومي الذي يحكم البلاد منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2014. مشهد سياسي واقتصادي واجتماعي مضطرب يسم الدولة التي انطلقت منها شرارة «الربيع العربي»، وهي تعيش في أجواء الذكرى السابعة لانتفاضة «الحرية والكرامة». ولئن كان شهر كانون الثاني/يناير موعداً سنوياً متجدداً لاضطرابات تتخذ في الأغلب طابعاً اقتصادياً اجتماعياً، بالنظر إلى الضائقة التي يعيشها سكان المناطق الداخلية والأرياف في هذا الشهر من كل عام، إلا أنه هذه المرة يبدو أكثر خطورة كونه يعقب إقرار «خطوات إصلاحية» يشترطها صندوق النقد الدولي، ويتزامن مع اشتداد التجاذبات السياسية بين الحكومة والمعارضة، وحتى داخل الائتلاف الحكومي نفسه، وذلك على أبواب الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في السادس من أيار/مايو

خرجت في الأرياف والمناطق الداخلية تظاهرات رافضة لرفع الأسعار وزيادة الضرائب (أ ف ب)



الدول العربية والإسلامية التي عارضت قرارها، لكن ترامب سيحصد ما بذره بهذا القرار.

■ بميل الروس نحو تطوير علاقتهم مع دول المغرب، فهل بإمكانهم أن يقلقوا الترتيبات الجيوستراتيجية الجديدة لواشنطن؟

من الواضح أن «روسيا بوتين» ستكون أقل خوفاً من الصين، لأن موسكو تريد أن تصبح قوة عالمية وينبغي عليها بذلك إظهار عضلاتها والدفاع عن مصالحها. هي تقيم علاقات ممتازة مع الجزائر، كما يمكن للسلام في ليبيا أن يسمح لها بالعودة. لكن لمعرفة واضحة، ينبغي انتظار إعادة انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً ومراقبة السياسة المتوسطة لروسيا.

■ لا تمتلك الصين حتى الآن سوى قاعدة واحدة في جيبوتي، هل يخاطر التوجه الأميركي الجديد بجزر بكين نحو سباق لغزو المغرب العربي؟ هل هناك احتمال لوجود منافس استراتيجي في شمال أفريقيا؟

حتى الآن، تظل القاعدة العسكرية الوحيدة للصينيين خارج أراضيهم في جيبوتي، ولا يبدو لي أن الصين سوف تدخل في سباق تسلح من شأنه عرقلة برامجها للتنمية الاقتصادية وتحديث البلاد. لن يكون لبكين وجود عسكري في دول المغرب العربي إلا إذا دعته إحدى هذه الدول، وهذا غير مرجح. سوف تنافس الصين الولايات المتحدة في الاقتصاد (الدبلوماسية الاقتصادية) عبر «مبادرة الحزام والطريق Belt & Road Initiative» و«طريق الحرير البحري Maritime Silk Road» الذي يخترق البحر المتوسط، ومن المتوقع إقامة منشآت عند الموانئ في مصر والجزائر لهذا الغرض. المغرب وقعت أيضاً اتفاقات مع الصين (مشروع ضخ في طنجة).

ستواصل الصين زحفها الاقتصادي في أفريقيا وأي مكان آخر مع تجنب الوقوع في مواجهة مع الولايات المتحدة. لكن أمام التهديد الأميركي، قد تأخذ دول أفريقية مسافة وتقرب تدريجياً من الصين وروسيا في وقت تسير فيه العلاقات مع أوروبا بإيجابية.

■ هل تمتلك واشنطن في الوقت الحالي الوسائل الكافية لتحقيق طموحاتها في إقامة وجود عسكري قوي ومركزي في أفريقيا، وبالتالي تحييد المنافسين الاستراتيجيين؟ لا تشكل وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأميركية دائماً الانعكاس الحقيقي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة (فهي ببساطة مطلب من الكونغرس منذ عام 1986). لذا، لا ينبغي الاعتماد على هذه الوثيقة لتحليل واستشراف السياسة الخارجية الأميركية، وخاصة في ظل حكم ترامب الذي تعاني خلاله هذه السياسة خللاً وظيفياً (نذكر مثلاً تصريحات الرئيس الأميركي المتناقضة مع تصريحات وزير خارجيته أو البناتاغون. كما نذكر التوترات ذات المغزى مع الدول الحليفة أيضاً، وذلك حتى إن لم يتأثر سلباً، بصورة أو بأخرى، «حلف شمال الأطلسي» بسبب استعادة روسيا ثقلها على الساحة الأوروبية).

الولايات المتحدة بصدد عسكرة أفريقيا بذريعة محاربة «الإرهابيين»، وهي تطور قواعدها في أنحاء القارة (تبقى قاعدتها في جيبوتي الأكثر إثارة). وهناك أيضاً العديد من قواعد الطائرات من دون طيار مثل تلك الموجودة في إثيوبيا والنيجر وأماكن أخرى. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو عن معرفة الكيفية التي ستتمكن بها هذه الإدارة التي تجاهلت أفريقيا منذ أكثر من عام، والتي خففت برامج المساعدة، من تأكيد هيمنتها على القارة. ينبغي أن نشير أيضاً إلى أنه في الاستراتيجية الجديدة (2017)، تحتل أفريقيا المكانة الأخيرة في أولويات السياسة الخارجية لحكم ترامب. لذلك: كيف يمكن لإدارة تلوح دائماً بالتهديد حتى ضد دول صغيرة أن تكتسب ثقة الأفريقيين وتنافس الصينيين الذين يقدمون المساعدة والتنمية من دون أي شروط؟ «القوة الناعمة» للولايات المتحدة سوف تعاني بالتأكيد جراء ذلك.